

د. بلطرش ميسة

أستاذة بكلية الحقوق

جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر 1
محامية لدى المحكمة العليا و مجلس الدولة

الوجيز
في قانون المنازعات
الإدارية

الطبعة الأولى

2023

لbad

LEBED
للنشر والتوزيع

53	أولاً-الإختصاصات القضائية لمجلس الدولة... 1-الإختصاص القضائي لمجلس الدولة
53	كقاضي نقض.....
56	- بالنسبة لقرارات مجلس المحاسبة..... - بالنسبة لقرارات المجلس الأعلى
57	كهيئة تأديبية..... - بالنسبة لقرارات اللجنة الوطنية للطعن
58	فى العقوبات التأديبية..... 2-الإختصاص القضائي لمجلس الدولة
58	كقاضي درجة ثانية (قاضي إستئناف)..... ثانياً- الإختصاص الإستشاري لمجلس
68	الدولة.....
75	المطلب الثاني-المحاكم الإدارية.....
78	الفرع أول-تنظيم المحاكم الإدارية.....
78	أولاً-تنظيم الهيأكل القضائية للمحاكم الإدارية... ثانياً-تنظيم الهيأكل غير القضائية للمحاكم
79	الإدارية.....
79	الفرع الثاني - سير المحاكم الإدارية (عملها)..... الفرع الثالث-الإختصاص القضائي للمحكمة
80	الإدارية.....

أولاً- الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية والإستثناءات الواردة عليه	80
1-الاختصاص النوعي المخول للمحاكم الإدارية.....	80
2- الإستثناءات الواردة على الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية.....	87
ثانيا - الإختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية... الفصل الثاني - النزاع الإداري.....	89
المبحث الأول -مفهوم النزاع الإداري..... المطلب الأول-المعايير المعتمدة من قبل الفقه والقضاء الإداريين في تحديد تعريف النزاع الإداري.....	91
الفرع الأول-المعيار العضوي لتعريف النزاع الإداري.....	93
الفرع الثاني-المعيار المادي لتعريف النزاع الإداري.....	93
الفرع الثالث-المعيار الشكلي لتعريف النزاع الإداري.....	94
المطلب الثاني - موقف المشرع الجزائري من المعايير الثلاثة المعتمدة في تعريف النزاع	94

95	الإداري.....
	المبحث الثاني - آثار تحديد النزاع الإداري (توزيع الاختصاص القضائي بين المحاكم الإدارية ومجلس الدولة)
97	الباب الثاني-الدعاوى الإدارية.....
101	الفصل الأول- دعوى إلغاء القرارات الإدارية.....
103	المبحث الأول- الشروط الشكلية لقبول دعوى الإلغاء.....
105	المطلب الأول-الشروط العامة لقبول دعوى الإلغاء.....
105	المطلب الثاني-الشروط المتعلقة بالعرضة لقبول دعوى الإلغاء.....
105	المطلب الثالث-الشروط المتعلقة بالإختصاص القضائي.....
107	الطلب الرابع-الشروط الخاصة بدعوى الإلغاء
107	الفرع الأول- شرط القرار الإداري الفرع الثاني- شرط التظلم الإداري..... الفرع الثالث - شرط الميعاد أو شرط الأجل....
110	المبحث الثاني - حالات دعوى الإلغاء [الشروط الموضوعية لقبول دعوى الإلغاء].....
112	
115	

المطلب الأول - عيب عدم الإختصاص.....	115
1- عدم الإختصاص البسيط	118
2- عدم الاختصاصي الجسيم.....	126
المطلب الثاني- عيب الشكل والإجراء.....	131
المطلب الثالث - عيب الانحراف في استعمال السلطة.....	135
المطلب الرابع- عيب مخالفة القانون.....	139
أولا- المفهوم الواسع لعيوب مخالفة القانون.....	140
ثانيا- المفهوم الضيق لعيوب مخالفة القانون.....	140
الفصل الثاني- دعوى التعويض.....	149
المبحث الأول - الشروط الشكلية لقبول دعوى تعويض.....	153
المطلب الأول- الشروط العامة لقبول دعوى تعويض.....	153
المطلب الثاني - الشروط المتعلقة بالعرضة لقبول دعوى تعويض.....	153
المطلب الثالث الشروط المتعلقة بالإختصاص القضائي لقبول دعوى تعويض.....	154
المطلب الرابع- الشروط الخاصة بدعوى تعويض... ..	154
المبحث الثاني- الشروط الموضوعية لقبول دعوى التعويض (أساس دعوى التعويض) ..	157

المطلب الأول - المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ.....	158
الفرع الأول - الخطأ.....	159
أولا- الخطأ المرفقى	160
ثانيا- الخطأ الشخصى.....	167
الفرع الثاني- الضرر القابل للتعويض.....	169
الفرع الثالث-العلاقة السببية بين الخطأ والضرر ..	173
المطلب الثاني - المسؤولية الإدارية بدون خطأ.....	173
الفرع الأول-المسؤولية الإدارية بدون خطأ	
على أساس نظرية المخاطر	175
أولا- للمخاطر الناتجة عن الأشغال	
العمومية.....	178
ثانيا- المخاطر الناتجة عن نشاط	
الشرطة.....	181
ثالثا- للمخاطر الناجمة عن نشاط	
المرفق العمومي للمستشفى.....	189
الفرع الثاني-المسؤولية الإدارية بدون خطأ على	
أساس المساس بمبدأ المساواة أمام	
الأعباء العامة.....	194
201 الفهرس	